المخطط الهيكلي الاسرائيلي

منذ استيلاء الصهيونيين على فلسطين وضعوا مخططاً عاماً استهدف جميع المدن والقرى الفلسطينية؛ وآخر خصص لكل مدينة على حدة. ولهذا وجدنا مثلاً مخطط مدينة تل ـ ابيب الذي قام على جزء هام وكبير من أرض مدينة يافا، ووجدنا مخطط مستعمرة الناصرة العليا الذي هدف الى جعلها مدينة تقوم على أرض مدينة الناصرة العربية. في السياق عينه وضعت السلطات الاسرائيلية مخططاً خاصاً بالخليل، استهدف افراغها من سكانها واقامة مستعمرة «كريات اربع» على أراضيها كمدينة بديلة. كما استهدف، ضمن سياق عام، طاول بقية المدن الفلسطينية الاخرى، دمج المدينة وربطها عبر شبكة الطرق والماء والكهرباء بباقي المستعمرات الاسرائيلية وبالتالي جعلها سوقا لاستيعاب المنتجات الاسرائيلية، ومصدراً للأيدي العاملة الفلسطينية الرخيصة.

وسعى المخططون الاسرائيليون، على صعيد أكثر خصوصية الى تهديد مدينة الخليل واضفاء الطابع اليهودي عليها، بالتدخل في طبيعة تنظيمها وتخطيطها والاخلال بالوضع الديمغرافي فيها برفع الكثافة السكانية اليهودية(١٣).

وحذت السلطات الاسرائيلية في عملها هذا حذو تجربتها في مدينة الناصرة، حيث عمدت الى اقامة مدينة الناصرة العليا اليهودية وجهّزتها بكل ما تحتاج اليه من بنى هيكلية وتحتية تؤهلها لأن تكون مركز الجذب بالنسبة لكل مدينة الناصرة. وقد اختارت السلطات الاسرائيلية موقع الناصرة العليا بالقرب من الناصرة العربية وهو ما سعت الى تنفيذه على مستوى الخليل، من خلال تحجيم الخليل بصورة تجعلها، مستقبلاً، حارة قديمة لمستوطنة كريات اربع الكبرى.

ويعتقد الاسرائيليون ان عملية تهويد الخليل شيء بالغ الاهمية بالنسبة لهم، كونها تضم ضريح النبي ابراهيم الخليل عليه السلام. بالاضافة الى الاسباب الاخرى التي تندرج ضمن اطار السياسة العامة لاسرائيل، وتستهدف افراغ المدن الفلسطينية من سكانها بقصد تثبيت الاحتلال واقامة دولة اسرائيل الكبرى.

ولتحقيق اهدافها تجاه الخليل اتبعت سلطات الاحتلال الاسرائيلية وسائل عدة كفيلة بتغيير معالم المدينة. وشملت الاطار القانوني المتعلّق بالانتخابات وبدور المجلس البلدي؛ كما شملت الاطار الآخر باقامة مستوطنة كريات اربع على مشارف الخليل. وسوف نتناول كل من هذه الأطر والوسائل على حدة.

القوانين

قامت السلطات الاسرائيلية باصدار قوانين وأوامر عسكرية عدة على علاقة بالانتخابات وبالمجلس البلدي وهي:

١ ـ الانتخابات: في البداية أصدرت سلطات الاحتلال القرار العسكري الرقم ٨٠ لعام ١٩٦٧. وقضى بتمديد فترة ولاية المجلس البلدي السابق، الذي استمر في عمله، طبقاً لهذا الامر حتى العام ١٩٧١، حيث أصدرت القرار العسكري الرقم ٤٥٤، وقضى باجراء الانتخابات حيث فاز بها المجلس نفسه بالتزكية، حيث واصل عمله حتى العام ١٩٧٥(١٤). وفي الانتخابات التي أُجريت العام ١٩٧٦، لم تتمكّن السلطات الاسرائيلية من منع وصول مجلس بلدي للمدينة يقوده وطنيون